مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

تقويض الحماية الاجتماعية في فلسطين:
من الدولة إلى "البرنامج"

إعداد فريق المرصد

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

تقويض الحماية الاجتماعية في فلسطين: من الدولة إلى "البرنامج"

إعداد فريق المرصد

تشرين الأول 2026

ملخص

يرى الباحثون أن معظم إجراءات "الإصلاح" التي اتخذتها السلطة الفلسطينية تحديداً في مجال الحماية الاجتماعية كمن "غضب من وجهه فقطع أنفه"، إذ أثبتت السياسة الحالية لكل من إسرائيل والمجموعة الدولية أنه كلما أبدت السلطة الفلسطينية استجابة ومرونة بالتعاطي مع مطالب "الإصلاح" أصبحت أكثر عزلة وفقراً.

يتجلى ذلك بوضوح في ملفَي الحماية الاجتماعية والموافقة على تعديل مناهج التعليم، حيث أصبحت السلطة أكثر عزلة على المستوى الداخلي، دون أن يتحقق الافتراض بأن التعاطي مع شروط الإصلاح سيرتبط بفك لأزمة احتجاز المقاصة، بل أصبحت الموازنة العامة أكثر عجزاً. المُلفت أنه منذ استجابة السلطة لتلك المطالب، قام الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز أموال المقاصة كاملة بدل سياسة الاقتطاع التي كانت دارجة. إضافة إلى أن الاستجابة إلى تلك المطالب لم تفك العزلة السياسية التي فرضتها إسرائيل والولايات المتحدة بتواطؤ من الاتحاد الأوروبي. كما أضعف هذا الإجراء واحدة من الوزرات المهمة للفلسطينيين، وتقديرنا في المرصد أن وزارة التنمية الاجتماعية فقدت أكثر من 60% من برامجها وهي البرامج الأكثر أهمية للفلسطينيين ولدور الوزارة أيضاً، وهذا ما أكد عليه موظف سابق في الوزارة للمرصد. ويقترح الباحثون أن على السلطة الفلسطينية أن تعيد تقييم خطواتها ويبدأ ذلك بإعادة الاعتبار لدور وزارة التنمية وللمنظومة القانونية التي نظمت ملف الحماية الاجتماعية.

خلفية عامة

أصدر الرئيس الفلسطيني قرار بقانون رقم (1) لسنة 2019. يقضي القرار بمأسسة برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني (DEEP) من وزارة التنمية الاجتماعية بحيث يصبح المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي (PNEE) كمؤسسة أهلية غير حكومية مستقلة.[1]

بدأت "تمكين" كمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية في جدة بهدف تمكين الفقراء والمهمشين ونقلهم من الاعتماد على المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى أن يصبحوا فاعلين ومساهمين في المجتمع. عام 2006 تحولت إلى برنامج تشرف عليه الإدارة العامة لمكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية في حينها).[2]

اعتُبرت "مؤسسة تمكين" محاولة من السلطة الفلسطينية للبحث عن مخارج من خارج المنظومة الرسمية الوزارية، لمواجهة العقوبات المالية الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية على خلفية التزامها بتقديم دفعات مالية للأسرى والشهداء والجرحى.

أخذت الإجراءات والتغييرات صورة أكثر وضوحاً مع إصدار الرئاسة الفلسطينية قراراً بقانون رقم (4) لسنة 2025 في فبراير/شباط من العام الماضي، يقضي بنقل صلاحيات البرنامج الوطني للتحويلات النقدية (NCPT) من وزارة التنمية الاجتماعية إلى مؤسسة التمكين. وهو ما اعتبر استمراراً لمحاولات السلطة، نقل التزاماتها اتجاه الأسرى والمحررين والجرحى والشهداء من دوائرها الرسمية إلى مؤسسات غير حكومية، إلا أن هذه "الحيلة" حملت في طياتها تحولات في منظومة الحماية الاجتماعية التي لا يمكن إسنادها إلى جهة غير حكومية، ومؤشراً على تخلي السلطة عن التزاماتها الوطنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية اتجاه الأسرى والمحررين والشهداء والجرحى، حيث يلزمها قانون الأسرى والمحررين رقم 19 لسنة 2004 بمجموعة من الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المسندة بالتزام وطني مثل ربط سنوات الأسر بقيمة الراتب.[3]

---

1 يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المادة (٧) من القرار بقانون رقم (1) لسنة 2019، إذ تشير إلى أن مجلس الأمناء مكون من وزراء في الحكومة، إلى جانب كون الضوابط ومعايير المنح يضعها نظام يصدر عن المجلس الوزراء كما هو في المادة (6) من ذات القرار.

2 راجع الموقع الرسمي للبنك: https://urli.info/1rPVJ

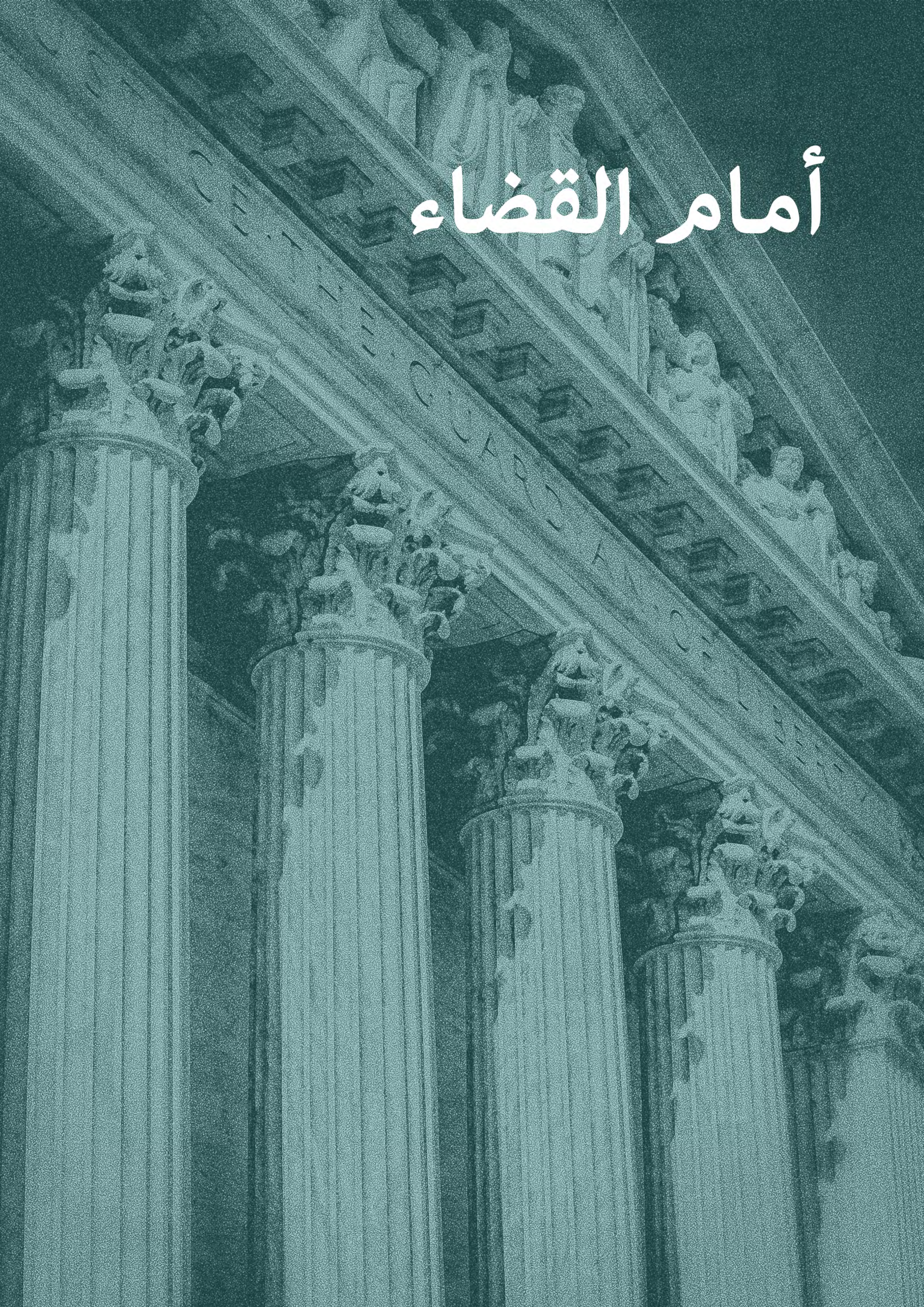
3 مؤسسة الحق. ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن حقوق الأسرى والجرحى وعوائل الشهداء. منشور في 16 فبراير 2025. رام الله: مؤسسة الحق. https://www.alhaq.org/ar/advocacy/25921.html

مقدمة

هدم المرسوم الرئاسي المراكز القانونية للأسرى والأسرى المحررين والجرحى وعائلات الشهداء، وما يرتبط بها من حقوق مالية وأية حقوق مكتسبة، وذلك بموجب المادة (8) التي ألغت كل ما ورد في قانون الأسرى والمحررين وقانون دعم الأسرى. وذهب المرسوم إلى أبعد من ذلك، إذ اشترط على الفئات التي تُنقل إلى صندوق "مؤسسة التمكين" التقدم بطلبات جديدة للاستفادة من خدماته، وفق معيار الحاجة المادية. وبذلك، ألغى المرسوم الاستحقاقات المقرّة للأسرى بموجب القانون الأساسي والقوانين والتشريعات ذات الصلة، وتعامل معهم بوصفهم فئات جديدة يتعين عليها استيفاء شروط الصندوق ومعاييره. [4]

لا تسعى هذه الورقة إلى مناقشة الحقيقة السابقة بحد ذاتها، وإنما تحاول تتبّع مسار السلطة الفلسطينية في ملف المخصصات، بوصفه أحد الملفات التي تعكس موقع الحماية الاجتماعية في بنية النظام السياسي القائم. كما يكشف هذا الملف، من جهة أخرى، عن مسارات المناورة والمحاولات التي خاضتها السلطة في علاقتها بالقضاء والممولين، وصولاً إلى علاقتها بالمجتمع الفلسطيني. ونهاية تتناول ما آلت إليه هذه المسارات في لحظة حاسمة تتصل بدور السلطة الفلسطينية في ترتيبات اليوم التالي لما بعد الإبادة، وبشرعيتها وموقعها في المسارات السياسية المقبلة، وما قد يُطلب منها تقديمه من تنازلات اقتصادية وسياسية للانخراط في سيناريوهات "اليوم التالي". مع تأكيد الورقة على أن هذه المسارات ليست منفصلة عن الخيارات التي حكمت تأسيس السلطة الفلسطينية، بل تمثّل امتداداً وتطوراً طبيعياً لها، وإن بدى هذا التطور مشوهاً.

4 مؤسسة الحق. ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن حقوق الأسرى والجرحى وعوائل الشهداء. منشور في 16 فبراير 2025. رام الله: مؤسسة الحق. https://www.alhaq.org/ar/advocacy/25921.html


أمام القضاء

أمام القضاء

عام 2001 تقدمت إحدى عائلات القتلى الإسرائيليين بدعوى ضد السلطة الفلسطينية؛ تطالبها بتعويضات مالية عن الضرر النفسي الذي ألحقته بالعائلة. بنيت الدعوى، بشكل أساسي، على حقيقة توفير الأخيرة مخصصات شهرية لعائلات الشهداء والأسرى والجرحى. أما القضية فبقيت تدور في المحكمة لسنوات دون صدور حكم. لم تكن المحاكم الإسرائيلية المعني الوحيد في هذه المسألة، ففي مارس 2018 أصدر الكونغرس الأمريكي قانون "تايلور فورس"[5] وبموجبه جُمدت المساعدات الأمريكية للسلطة، ورُبطت عودتها بوقف دفع مخصصات الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء.

تزامناً مع "تايلور فورس" اتخذت حكومة الاحتلال خطوات عملية، فأصدرت "قانون تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة بالإرهاب"، الأمر الذي أتاح لها اقتطاع ما يعادل مبلغ هذه المخصصات من أموال المقاصة،[6] فيتراوح ما تقطعه إسرائيل بين 40 و50 مليون شيكل من أموال المقاصة ما يُعادل 6% إلى 8% من قيمتها الشهرية، وحوالي 542 مليون شيكل (166 مليون دولار) خلال عام. واصل الاحتلال الإسرائيلي تصعيده مع إصدار قرار عسكري، بتاريخ 7 أيار 2020، يهدد فيه بقطع العلاقة مع البنوك الفلسطينية في حال تعاملها مع رواتب الأسرى والجرحى وعوائل الشهداء.[7] وهو القرار التي استجابت له البنوك وبدأت بإغلاق الحسابات البنكية للأسرى.[8]

أخذت القضية منحاً آخر في يوليو/تموز 2023 مع طرح "الكنيست" مشروع قانون يُمكِّن عائلات

---

5 قانون تايلور فورس هو قانون صادر عن الكونجرس الأمريكي لوقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية للسلطة الفلسطينية حتى تتوقف السلطة الفلسطينية عن دفع الرواتب من خلال صندوق شهداء السلطة الفلسطينية. تم توقيع هذا القانون من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 23 مارس 2018، والذي من شأنه أن يخفض حوالي ثلث مدفوعات المساعدات الخارجية الأمريكية للسلطة الفلسطينية. في 24 أغسطس 2018، خفضت الولايات المتحدة أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية. في أغسطس/آب 2018 أيضًا، أوقفت الولايات المتحدة تقديم المساعدات للأونروا، مما يمثل خفضًا في المساعدات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي.

6 حتى عام 2020، كان عدد حسابات الأسرى المحررين يبلغ 7500، بينما يبلغ إجمالي الفاتورة قرابة 50 مليون شيكل (15.6 مليون دولار) شهريا، وفق معطيات سابقة لهيئة شؤون الأسرى.

7 في الوقت نفسه، كشفت تقارير صحفية عن أن القرار عسكري لم يصدر عن جهة تنفيذية في حكومة الاحتلال (الجيش) بل عن منظمة استيطانية معنية بالمراقبة والتحريض على الإعلام الفلسطيني (يُنظر: الترا فلسطين. "قناة إسرائيلية: رسالة تجميد حسابات الأسرى للبنوك لم يبعثها الجيش". منشور في 9 مايو 2020 https://h1.nu/1k-aj). وذكرت تقارير أخرى عن تجميد للقرار بعد أقل من شهر على صدوره (يُنظر: عرب 48. "إسرائيل تعلّق الأمر العسكري ضد البنوك الفلسطينية." 4 يونيو 2020. https://h1.nu/1k-aM)

8 يُشار كذلك لشواهد تقول أن البنوك كانت تعارض صرف رواتب الأسرى من خلالها بحجم أنها "أموال إرهاب". يُنظر: البنك العربي يرفض تحويل راتب أسير محرر بحجة أنها أموال إرهاب. المركز الفلسطيني للإعلام. الخميس 21/نوفمبر/2013. https://palinfo.com/news/2013/11/21/248300/

المستوطنين الذين قتلوا من رفع دعاوى ضد السلطة الفلسطينية للمطالبة بتعويضات ماعُرف بقانون "تعويض ضحايا الإرهاب". ويسعى القانون إلى "تنظيم مسألة تعويض الضحايا، وإزالة الحواجز التي تحول دون رفع دعاوى تعويض (أضرار) مدنية، ضد أولئك الذين يدفعون راتباً مقابل أعمال إرهاب".[9] بكلمات أخرى، لم تعد الخصومات تقتصر على حجم المخصصات، إنما تجاوزتها لاقتطاع مبالغ "تعويض أضرار"، وهو ما حصل أيضاً في القضاء الأمريكي، بالتحديد في ملف دعوى "فولد" ضد منظمة التحرير الفلسطينية.[10] أمام هذه الضغوطات القضائية، استأنفت السلطة الفلسطينية في "المحكمة العليا الإسرائيلية" على القرار الصادر في الدعوى التي تقدمت بها عائلة القتيل، إذ أصدرت المحكمة أمراً يقضي بدفع السلطة نحو 32.8 مليون شيكل للعائلة. كما سارت في المسار القضائي الخاص في الولايات المتحدة الامريكية.

في 7 آذار/مارس 2026 رفضت "المحكمة العليا الإسرائيلية" استئناف السلطة الفلسطينية، ونقلت وسائل إعلام تابعة للاحتلال الإسرائيلي خبراً مفاده أن السلطة الفلسطينية شرحت أمام المحكمة الإجراءات والسياسات التي اتخذتها اتجاه آلية دفع هذه المخصصات، وعليه طالبت السلطة المحكمة بالتوقف عن مقاضاتها. إلا أن المحكمة ردت بأنها سوف تستمر في تحميلها المسؤولية القانونية وبالتالي دفعها تعويضات مالية للعائلات الإسرائيلية التي يقتل أفرادها فلسطينيين.[11] كما خسرت السلطة الفلسطينية معركتها في "المحكمة العليا الأمريكية" في ملف فولد.

تخوض السلطة الفلسطينية اليوم معركة قضائية جديدة في ساحتها المحلية، ضد دعوة الأسير المحرر فراس حسن ممثلاً بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. إذ استأنفت النيابة العامة على قرار المحكمة الإدارية المتمثل بإعادة رواتب 1600 أسير. ولم تتخذ "المحكمة العليا الفلسطينية" التي عقدت جلستها بخصوص القضية في تاريخ 12 أكتوبر 2026 قرارها إلى حين كتابة هذه الورقة.[12]

---

9 العربي الجديد، " الكنيست يبحث قانوناً يتيح للإسرائيليين رفع قضايا تعويض ضد السلطة الفلسطينية". 12 يوليو/تموز 2023 https://2u.pw/t7IJTX

10 عبد عواد، "عن الصراع القانوني الذي تواجهه فلسطين في أمريكا: قرار المحكمة الاتحادية الأمريكية يبيّن حدود الحرب القانونية المناهضة للفلسطينيين" (القانون من أجل فلسطين، 2022). https://law4palestine.org/ar/المحكمة-الأمريكية-الحرب-للفلسطينيين.

11 بوابة اقتصاد فلسطين، " المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض استئناف السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وتقر تعويضات بقيمة 32.8 مليون شيكل". 10 آذار/مارس 2026 https://urli.info/1mDHh

12 Independent Commission for Human Rights (ICHR). “ICHR to Present Its Pleadings Before the Supreme Administrative Court Tomorrow Over the Suspension of Salaries of More Than 1,600 Prisoners” Independent Commission for Human Rights. Publication date. https://www.ichr.ps/public/page/125228?hMenu=true&lang=en.



أمام المموّلين

أمام الممولين

لم يحقق المسار القانوني والقضائي مراد السلطة الفلسطينية، فجرى التعويل على مسار "إصلاح السلطة"، وهو المصطلح الذي يُطلق على مجموع "الإصلاحات" التي فرضتها الإدارة الأمريكية مقابل إلغاء قانون تايلور فورس، واستئناف التمويل الأمريكي.

إن نظرة تاريخية إلى الإصلاحات المطلوبة من السلطة الفلسطينية تكشف عن مسارين أساسيين، الأول اقتصادي ومالي، يتمثل في مطالب التقشف ومحاربة الفساد، وبصورة أساسية تقليص الإنفاق العام، بما يشمله من إنفاق على الحماية الاجتماعية، مقابل توسيع دور القطاع الخاص. أما المسار الثاني، فهو سياسي يرتبط بالملف الأمني والتزامات السلطة الفلسطينية في هذا الإطار.

وعلى الرغم من أن هذين المسارين يبدوان منفصلين، فإنهما يشكلان جزءاً من عملية واحدة يمكن فهمها في إطار مفهوم الريع السياسي. ففي هذا السياق، يشير توفيق حداد إلى أن التعاقد الأمني للسلطة الفلسطينية، وتعاقدها من الباطن مع النيوليبرالية، يشكلان أساساً لاستخراج الريع السياسي.[13]

وتُمثل قضية مخصصات الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء إحدى أكثر اللحظات وضوحاً في تقاطع المسار النيوليبرالي، وما يرتبط به من تفكيك للحماية الاجتماعية، مع المسار الأمني والسياسي للسلطة الفلسطينية. ففي هذا الملف، لا تبدو المطالب المالية والإدارية منفصلة عن الاشتراطات السياسية والأمنية، بل تتداخل معها على نحو يكشف طبيعة الإصلاحات المفروضة وحدودها. وفي هذا السياق، استمر المجتمع الدولي، الذي نظّر لمشروع بناء الدولة الفلسطينية ورعاه وموّله، في الدفع نحو تفكيك بنيتها الهيكلية، من خلال مواصلة بناء سلطة/دولة نيوليبرالية للفلسطينيين.[14]

فمنذ أكثر من عشرين عاماً، تواصل السلطة الفلسطينية الدوران في مسارات الإصلاح ذاتها. ومع خضوع السلطة وأجهزتها الحكومية وهيئاتها المختلفة للرقابة والمتابعة المستمرتين من مجتمع المانحين الدوليين، أصبح الحديث عن الإصلاح منفصلاً، إلى حد كبير، عن السياق السياسي والاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون.

---

13 على غرار مفهوم الرّيع الذي يشير إلى فائض الربح الذي يجنيه أي كيان، من خلال استغلال موارد طبيعية، أو أصول، أو حقوق احتكارية دون بذل جهد، أو القيام بعملية إنتاج، يعرّف حداد الريع السياسي بوصفه ريعاً سالباً، ينطوي على تراجع، أو لا مراكمة، الفعل الثوري، أو إمكانية الثورة (Deradicalization) ما يتيح بدوره عملية تراكم المال.

Toufic Haddad, "Neoliberalism and Palestinian Development" (Birzeit University, 2012).

14 يحيى أبو الرب، " سلب الصمود: كيف بنيت بُنى الحماية الاجتماعية في فلسطين وكيف هدمت؟"، موقع حبر، 28 كانون الثاني/يناير 2022. https://www.7iber.com/بُنى-الحماية-الاجتماعية-في-فلسطين/

وغالباً ما يتناول المانحون قضية الإصلاح بصورة مجتزأة، تنتزعها من سياقها السياسي والاستعماري. فعلى سبيل المثال، يتركز الاهتمام على إصلاح المالية العامة، فيما يجري تجاهل حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي يستحوذ على جزء كبير من الموارد المالية الفلسطينية. ورغم أن ما يقارب 70% من الموازنة يتأثر باقتطاع الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة، فإن تركيز المجتمع الدولي ينصب على كيفية إدارة السلطة لما تبقى من موارد بأقصى درجات الشفافية والنزاهة، دون معالجة الأسباب البنيوية للأزمة المالية ذاتها، واليوم يطرح "مجلس السلام" كجهة تتقاسم معها السلطة الموارد المالية، من منح وأموال مقاصة.

أمام المجتمع



أمام المجتمع

أعاد مشروع السلام والحكم الذاتي هندسة المجتمع الفلسطيني؛ فمقابل محاربة وتآكل منظومة الحماية الاجتماعية التي أنتجها المجتمع الفلسطيني خلال سنوات مقاومة الاحتلال، ظهرت السلطة الفلسطينية بوصفها الجهة المسؤولة عن ملف الحماية الاجتماعية. وبكلمات أخرى، انتقلت مسؤولية الحماية الاجتماعية من المجتمع وأطره التنظيمية إلى السلطة ومؤسساتها.[15]

وفي قضية الأسرى، اتخذ هذا الدور دلالة أكثر خصوصية وأهمية، ترتبط بمدى فعالية السلطة، كما ترتبط بطبيعة العقد الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وبسؤال الشرعية الذي لا يمكن للسلطة تجاوزه دون تقديم إجابة عنه.

وفي ظل غياب الشرعية المستمدة من الانتخابات، وتآكل الشرعية القائمة على النظام الزبائني والخدماتي بفعل انقطاع الرواتب وتقليصها وتراجع الخدمات، فضلاً عن غياب السيادة على قطاع غزة بعد الإبادة، وعلى المناطق المصنفة ج، تجد السلطة نفسها أمام أزمة متفاقمة في مصادر شرعيتها.

في هذا السياق، لا تستطيع السلطة ضرب أحد أسس شرعيتها- المتخلخل أصلاً- وهو علاقتها بالمجتمع. ومن هنا حاولت السلطة الحفاظ على صرف المخصصات للأسرى وعائلات الشهداء والجرحى، ولكن وفق منطق يتجاوز الاستراتيجية أو الخطة الوطنية، ليحصر القضية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها أزمة إنسانية لعائلات فقيرة تحتاج إلى الدعم والتمكين الاقتصادي.

ويحمل هذا التحول في طياته حسابات سياسية، إذ تتخلى السلطة عن مسؤولياتها تجاه المناضلين الذين يُصنفون باعتبارهم مقتدرين مادياً. وهو ما عبّر عنه رئيس مجلس إدارة مؤسسة تمكين ووزير التنمية الاجتماعية آنذاك، أحمد مجدلاني، في حوار صحفي، حين أشار إلى أن أسرى حماس والجهاد الإسلامي يحصلون على راتبين، أحدهما من فصائلهم والآخر من السلطة.

وما يلمّح إليه مجدلاني، أو يصرّح به ضمناً، هو محاولة شرعنة قطع مخصصات بعض الأسرى المحسوبين على تلك الفصائل، استناداً إلى حصولهم على مصدر دخل آخر. ويمثل ذلك، من منظور الالتزام الوطني تجاه الأسرى، تجاوزاً لمسؤولية السلطة عن هذه الفئات بوصفهم مناضلين ضحّوا بسنوات من أعمارهم في سبيل مشروع وطني فلسطيني، لا مجرد مستفيدين من نظام للمساعدات الاجتماعية يُقيّم استحقاقهم وفق أوضاعهم المادية.

15 المصدر نفسه

وفـي هـذا الإطـار، شـكّل إنشـاء مؤسسـة تمكيـن محاولـة لتخفيـف الاحتقـان الشـعبي والمجتمعـي الـذي أثارتـه قضيـة المخصصـات، عبـر إعـادة تقديـم الملـف فـي إطـار الحمايـة الاجتماعيـة والتمكيـن الاقتصـادي، بـدلاً مـن التعامـل معـه بوصفـه قضيـة حقـوق واسـتحقاقات وطنيـة.



استجابة متدرجة أم مناورة مترددة

استجابة متدرجة أم مناورة مترددة

تعاملت السلطة مع قطع المخصصات والاشتراطات الدولية، على عدة مراحل ومسارات، بحسب السياق السياسي والمرحلة الزمنية والظروف الدولية. فمنذ تحول سياسة ملاحقة رواتب الأسرى والشهداء والجرحى إلى سياسة استعمارية ثابتة لدى الاحتلال الإسرائيلي، يجري العمل عليها وتعديلها وتطويرها بشكل دائم. وعملت السلطة على مجابهة تلك السياسة من خلال الرفض الجزئي والمناورة والتحرك الدبلوماسي، منها رد الرئيس محمود عباس على قرار الاحتلال الإسرائيلي بالاقتطاع من أموال المقاصة عام 2018، حين رفض القطع وأكد على ضرورة عدم السماح بمساس رواتب أسر الشهداء والجرحى والأسرى، والاستمرار بدفع الأموال لهم.[16] ورُفضت كذلك مقترحات أوروبية تقضي بتحويل رواتب أسر الشهداء والأسرى إلى شؤون الاجتماعية والتعامل معها على هذا الأساس.

يمكن التأريخ لذلك التحول بدءً من العام 2014 وتحديداً مع قرار تحويل وزارة شؤون الأسرى إلى هيئة، الأمر الذي اعتبره رئيس الهيئة في ذلك الوقت، عيسى قراقع، أنها محاولة فلسطينية للالتفاف على الاشتراطات الأوروبية، حين قال في تصريحات صحفية أن هذا التحول "يعطي الهيئة دفعة أقوى وجديدة في التعاطي مع المجتمع الدولي وبعض الجهات التي تحاول أن تضغط على السلطة بسبب تحويلها أموالاً لعائلات الأسرى".[17] لكن ذلك لم يلغي جُملة من التساؤلات حول مصير أسرى الفصائل التي خارج منظمة التحرير مثل حماس والجهاد الإسلامي، بعدما باتت مرجعية الهيئة المنظمة وليس السلطة، وهو الأمر الذي جعل الفصائل الفلسطينية تخشى من الابتزاز السياسي والمساومة على حقوقهم لصالح أجندة سياسية، كدفعهم لتبني برنامج منظمة التحرير والتخلي عن برامجهم المغايرة لهذا النهج.

كما عملت السلطة على إعادة هيكلة نادي الأسير والذي يعود تاريخ تأسيسه إلى ما قبل نشوء السلطة للعام 1993، مما يعني ذلك أن مرجعيته؛ منظمة التحرير الفلسطينية. وشهدت العلاقة بين النادي والسلطة توتراً على إثر موقف النادي من إضراب الأسرى "إضراب الكرامة" في مايو/آيار 2017، تسبب بوقف السلطة صرف ميزانية النادي في يوليو/تموز من نفس العام، والتي تبلغ 75 ألف شيكل. الأمر الذي تسبب بأزمة مالية دفعت النادي لإغلاق فروعه في الضفة الغربية والإبقاء على فرعين فقط (رام الله وقلقيلية، لملكيتهم للنادي)، وشملت كذلك وقف دفع أجور المحاميين. واعتبر نادي الأسير في بيان له، أن هذه الخطوة أتت ضمن الهجمة الممنهجة على قضية الأسرى من قبل سلطات الاحتلال والإدارة

16 تلفزيون الغد، عباس: لن نسمح بخصم أو منع الرواتب عن الشهداء والأسرى، 23 يوليو/تموز 2018. https://urli.info/1rQ8R

17 سوا الإخبارية، "مرسوم رئاسي بتحويل وزارة الأسرى لهيئة وطنية عليا وقراقع وزيرا لها،" سوا الإخبارية، 30 آب/أغسطس 2014، شوهد في 11 آذار/مارس 2026. https://2u.pw/teuoW7

الأميركية وأعوانهم وأدواتهم.[18]

وواصلت السلطة عملية إعادة هيكلة الأجسام التي تشير صراحةً إلى الأسرى والجرحى والشهداء، المناورة للاشتراطات الأوروبية، ولهذا عملت على ضم التجمع الوطني لأسر الشهداء إلى مؤسسة رعاية أسر الجرحى والشهداء، كما ورد في قرار مجلس الوزراء في آذار/مارس 2021. وتمثل تلك التحولات محاولات السلطة التعامل مع الاشتراطات الأوروبية بالمناورة من خلال تقليص الأجسام وإعادة هيكلتها.

اصطدمت البنوك الفلسطينية والسلطة، حين تسبب القرار العسكري الذي هدد البنوك الفلسطينية التي تتعامل مع مخصصات الأسرى بإغلاقها ما لم توقف تعاملاتها، باستجابة البنوك التي عملت على إغلاق حسابات الأسرى، بأزمة عملت السلطة على مواجهتها من خلال لجنة أصدرت قراراً بتغيير آلية صرف رواتب الأسرى إلى البريد الفلسطيني بدلاً من البنوك واستيعاب المحررين منهم في وظائف حكومية أو إحالتهم إلى التقاعد المبكر، والبدء بإنشاء بنك حكومي. وهو ما جرى العمل عليه بصرف المخصصات عن طريق البريد، والبدء بإنشاء "بنك الاستقلال للاستثمار والتنمية" في فبراير/شباط 2021 (والذي تم تصفيته في أيلول 2024).

مع تصاعد نبرة الحديث عن قيام السلطة "بالإصلاحات"، مع تولي المستشار الاقتصادي للرئيس عباس، محمد مصطفى رئاسة الحكومة مما مهد عملية تنفيذ "الإصلاحات" والتنازلات، باعتبارها حكومة "تكنوقراط" وهو المطلب الأمريكي والأوروبي ضمن رؤية الإصلاح استعداداً لما يُسمى "اليوم التالي". وضمن ذات السياق، نقلت تقارير صحفية فلسطينية عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن مسؤولاً كبيراً في الاتحاد الأوروبي عرض خطة لصياغة نموذج جديد لدفع مخصصات عائلات الأسرى لحل أزمة احتجاز أموال المقاصة، يقوم على دفع الأموال لهم بناء على أوضاعهم الاجتماعية. وهو ما عملت به السلطة، الذي تُرجم عملياً بالقرار بقانون بتحويل المخصصات إلى مؤسسة التمكين، والتي بدورها تعاملت معهم كفئات اجتماعية.

كانت مداولات "اليوم التالي" والمطالبة بإصلاح السلطة، بمثابة القشة التي كشفت عن تحول حقيقي طال بنية السلطة في تعاملها مع مخصصات الأسرى وعوائل الجرحى والشهداء الذين تحولوا إلى "فئات اجتماعية" وجرى التضحية بهم قرباناً لعودة الدعم الأمريكي والأوروبي للسلطة التي تقطع عنها إسرائيل أموال المقاصة منذ منتصف العام الماضي. حيث كشفت تقارير عن مطالبات السلطة

18 ميرفت صادق، "السلطة توقف رواتب موظفي نادي الأسير وضغوط لتغيير مهامه،" الجزيرة نت، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، شوهد في 11 آذار/مارس 2026. https://2u.pw/KaE2GL

من الرئيس الأمريكي ترامب، بإلغاء قانون فورس، كبادرة حسن نية للإصلاحات التي قام بها الرئيس عباس. والتي بدورها أفقدت مركبات أساسية (الجريح، الأسير والشهيد) في بنية المجتمع الفلسطيني القابع تحت الاستعمار، الحماية الاجتماعية وباتوا بلا حاضنة اجتماعية تحتضنهم وفعلهم النضالي المناوئ للاستعمار. مما يكشف عن تحولات خطيرة في السياسة الرسمية، بمعاقبة المناضلين بدلاً من تكريمهم.

حافظت السلطة منذ البداية على رفض السياسات الإسرائيلية والاشتراطات الأوروبية، من خلال المناورة الدبلوماسية، ورفض الابتزاز المالي من قبل الدول الغربية والأمريكية، إلا أن هذا لم يستمر طويلاً، ولا سيما مع تولي الرئيس ترامب سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأبرز لإسرائيل. فمنذ توليه شهدت السلطة تسارعاً في إجراءات إخراج نظام المدفوعات المتعلق بالأسرى والشهداء والمحررين خارج بنية السلطة، لمواجهة عاصفة الأزمة المالية التي تعصف بها، حتى بعد هذا التسارع.

فمنذ توليه شهدت السلطة تسارعاً في إجراءات إخراج نظام المدفوعات المتعلق بالأسرى والشهداء والمحررين خارج بنية السلطة، لمواجهة عاصفة الأزمة المالية التي تعصف بها، حتى بعد هذا التسارع.



ماذا الآن؟

ماذا الآن؟

على الرغم من تأكيد السلطة الفلسطينية على كون مؤسسة التمكين هي الجهة الوحيدة المخولة لصرف المخصصات المالية للفئات الاجتماعية والتي تشمل الأسرى والجرحى والشهداء، وأن عملية الصرف لن تتم دون تعبئة استمارة،[19] إلا أن هذا التأكيد لم يقنع الاحتلال الإسرائيلي ولا الولايات المتحدة ولا حتى الأوروبيين لعودة تدفق أموالهم في خزينة السلطة. واصل الأوروبيين والأمريكيين ضغوطاتهم اتجاه السلطة لإكمال "الإصلاحات" بتنفيذ تعديلات على المناهج الفلسطيني، بحجة "المحتوى التحريضي" وفقاً للمزاعم المؤسسات الإسرائيلية التي يتساوق معها الأوروبيين والأمريكيين.

إذ أثبتت السياسة الحالية لكل من إسرائيل والمجموعة الدولية أنه كلما أبدت السلطة الفلسطينية استجابة ومرونة بالتعاطي مع مطالب "الإصلاح" أصبحت أكثر عزلة وفقراً. مثلاً في ملفات الحماية الاجتماعية والموافقة على تعديل مناهج التعليم أصبحت أكثر عزلة على المستوى الداخلي كما أن افتراض أو ربط هذه الاستجابة بفك أزمة المقاصة لم تتحقق، بل أصبحت الموازنة العامة أكثر عجزاً. المُلفت أنه منذ استجابة السلطة للتك المطالب قام الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز أموال المقاصة كاملة بدل سياسة الاقتطاع التي كانت دارجة. إضافة إلى أن الإستجابة إلى تلك المطالب لم يفك العزلة السياسية التي فرضتها إسرائيل وأمريكا بتواطؤ من الاتحاد الأوروبي. وهذا الإجراء أيضاً أضعف واحدة من الوزارات المهمة للفلسطينيين، وتقديرنا في المرصد أن وزارة التنمية الاجتماعية فقدت أكثر من 60% من برامجها وهي البرامج الأكثر أهمية للفلسطينيين ولدور الوزارة أيضاً، وهذا ما أكد عليه موظف سابق في الوزارة للمرصد.

مؤخراً بحثت إسرائيل والولايات المتحدة مسألة تحويل جزء كبير من عائدات المقاصة إلى ما يسمى "مجلس السلام" هذا الاقتراح بجوهره يعني سلب الفلسطينين أهم مورد مالي يتمتعون به.

19 وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). "بيان صادر عن الرئاسة الفلسطينية." 16 نوفمبر 2025. https://www.wafa.ps/Pages/Details/135970.

توصيات: إلى من يهمه الأمر

تمثل مسألة الحماية الاجتماعية للأسرى قضية سياسية وطنية عالية الأهمية، باعتبارهم رأس هرم المشروع السياسي لأي مجتمع ساعي للتحرر والتنمية والاستقلال. والمجتمع الفلسطيني بما هو يقبع تحت الاستعمار، وبالتالي غاية نضاله؛ التحرر من الاستعمار، وهو الأمر الذي يُنشئ عنه فئات كالجريح والأسير والشهيد. وهي الفئات التي تحتاج إلى برنامج حماية اجتماعية وتمكين اقتصادي مستند إلى أسس ومرجعيات سياسية ووطنية، بدلاً من التعامل معهم وفق منطق "الشؤون الاجتماعية ومن هنا توصي الورقة إلى جانب ضرورة الفهم العميق لخطورة هذه التحولات على النضال السياسي للشعب الفلسطيني، ورفض تحول المناضلين إلى فئات اجتماعية تتلقى فُتات. وتوصي الورقة بالتالي:

- ضرورة إعادة العمل بقانون الأسرى والمحررين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ باعتباره يحمي حقوق الأسرى والمحررين.
- إعادة الاعتبار لدور وزارة التنمية الاجتماعية كجهة سيادية، لحماية منظومة الحماية الاجتماعية أيضاً.